سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي **يوليو 2024**

تراجع وتيرة إسناد المشاريع في الدول الخليجية على خلفية ركود سوقي قطر والإمارات بصفة خاصة...

تراجعت القيمة الإجمالية لإسناد المشاريع في الدول الخليجية خلال هذا الربع فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التراجع غير المسبوق الذي شهدته أنشطة ترسية المشاريع في قطر إلى جانب الانخفاض الحاد في عدد المشاريع المسندة في الإمارات. إذ انخفض إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الدول الخليجية بنسبة 19.7 في المائة ليصل إلى 51.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024 مقابل 64.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. ووزعت قيمة العقود المسندة في الدول الخليجي بالتساوي خلال الربع الثاني من العام 2024، إذ سجلت ثلاث من أصل ست دول خليجية نمواً على أساس سنوي في قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها، بينما شهدت الأسواق الثلاثة المتبقية انخفاضاً على أساس سنوي خلال هذا الربع.

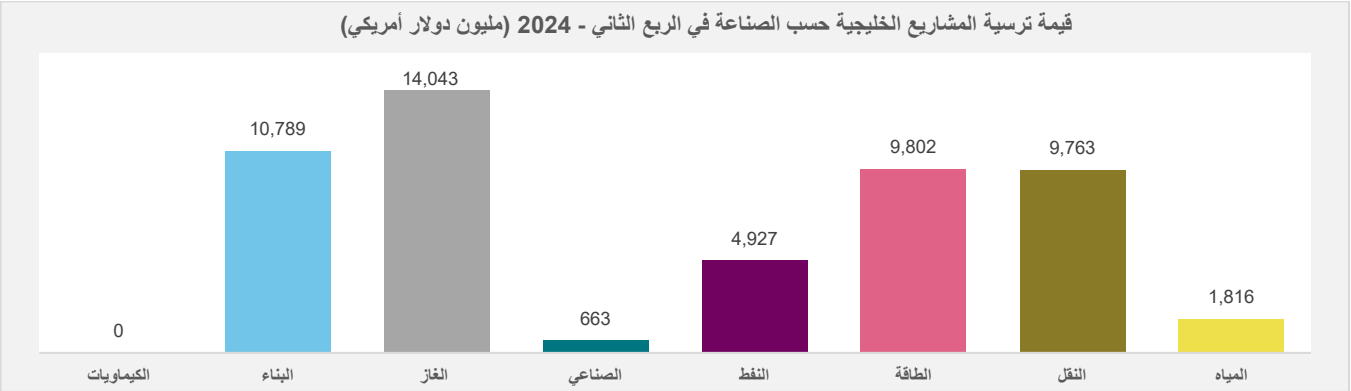

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وعلى الرغم من استمرار انخفاض إنتاج النفط والتوقعات بتباطؤ النشاط الاقتصادي، ارتفع إجمالي قيمة العقود المسندة في السعودية خلال الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 9.9 في المائة ليصل إلى 30.6 مليار دولار أمريكي مقابل 27.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. وكان تسريع وتيرة إسناد الحزم المختلفة لمشروع نيوم في ظل حرص المملكة على تنفيذ رؤية 2030 خلال الإطار الزمني المحدد لذلك من أبرز المحركات الرئيسية لنمو نشاط سوق المشاريع في المملكة خلال هذا الربع. وقام صندوق النقد الدولي، في أحدث تقاريره بعنوان آفاق الاقتصاد الإقليمي، بمراجعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مشيراً إلى انعدام الأمن الإقليمي واستمرار خفض إنتاج النفط. وعلى خلفية هذه البيئة الاقتصادية، من الطبيعي أن تتراجع قيمة العقود الخليجية المسندة في المنطقة خلال هذا الربع.

وانخفض إجمالي قيمة العقود المسندة في الإمارات بنسبة 23.6 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2024 ليصل إلى 16.3 مليار دولار أمريكي مقابل 21.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. من جهة أخرى، انخفض إجمالي قيمة المشاريع المسندة في قطر بنسبة 98.5 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2024 ليصل إلى 162 مليون دولار أمريكي مقابل 10.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. وأدى ذلك التراجع الحاد في قيمة العقود المسندة في قطر إلى انخفاض معدل النمو الإجمالي للعقود الخليجية المسندة خلال الربع الثاني من العام 2024. وتجدر الإشارة إلى أن قطر شهدت واحدة من أفضل سنواتها في العام 2023 من حيث قيمة العقود المسندة على خلفية طرح مشروع الغاز الطبيعي المسال بتكلفة قدرها 10 مليار دولار أمريكي والذي تمت ترسية أعماله لتطوير حقل الشمال الجنوبي. من جهة أخرى، قفز إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الكويت بنسبة 33 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023.

أما على الصعيد القطاعي، شهد الربع الثاني من العام 2024 قفزة هائلة في قيمة المشاريع المسندة في قطاعات الغاز والطاقة والنقل. إذ قفز إجمالي قيمة العقود المسندة على مستوى قطاع الغاز في الدول الخليجية بمعدل 17.3 في المائة هذا الربع ليصل

إلى 14.0 مليار دولار أمريكي مقابل 12 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. بالإضافة إلى ذلك، بلغت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطاعي الطاقة والنقل في الدول الخليجية 9.8 مليار دولار أمريكي لكلا منهما، بنمو بلغت نسبته 9.7 في المائة و27.3 في المائة، على التوالي.

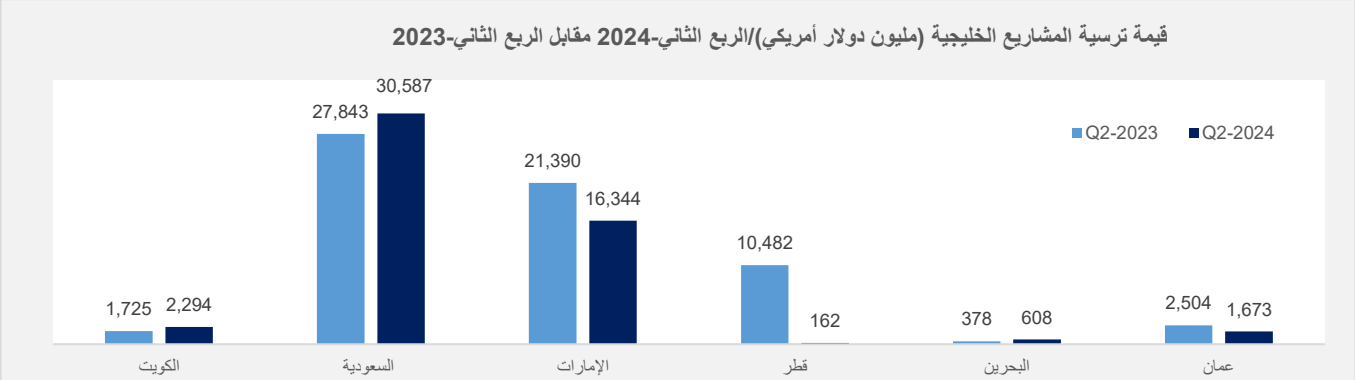

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

السعودية

واصلت السعودية سياستها المتمثلة في تسريع وتيرة ترسية المشاريع والتحرك بقوة على كافة الجبهات لتطوير المشاريع، حيث أظهرت التقارير الأخيرة ارتفاع كلا من قيمة وعدد العقود المسندة في المملكة. ويعزى هذا النمو إلى استمرار تطبيق المشاريع المتعلقة برؤية 2030 بالإضافة إلى استهداف أرامكو زيادة إنتاجها من الغاز بنسبة 60 في المائة بحلول العام 2030 مقارنة بخط أساس الإنتاج للعام 2021 مما أدى إلى تسجيل قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الغاز في المملكة لقفزة هائلة. وأعلنت أرامكو مؤخراً أنها ستمنح عقوداً بقيمة 25 مليار دولار أمريكي في قطاع الغاز في إطار برامجها الكبرى لزيادة الإنتاج.

وقامت السعودية بإسناد عقوداً بقيمة 30.6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2024 بنمو بلغت نسبته 9 في المائة على أساس سنوي، وبما يمثل نحو 60 في المائة من القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الدول الخليجية خلال هذا الربع. وتعزى زيادة وتيرة إسناد المشاريع في المملكة على أساس سنوي بصفة رئيسية إلى القفزة الهائلة التي شهدتها مشاريع قطاع الغاز التي ارتفعت قيمتها من 10 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023 إلى 8.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024.

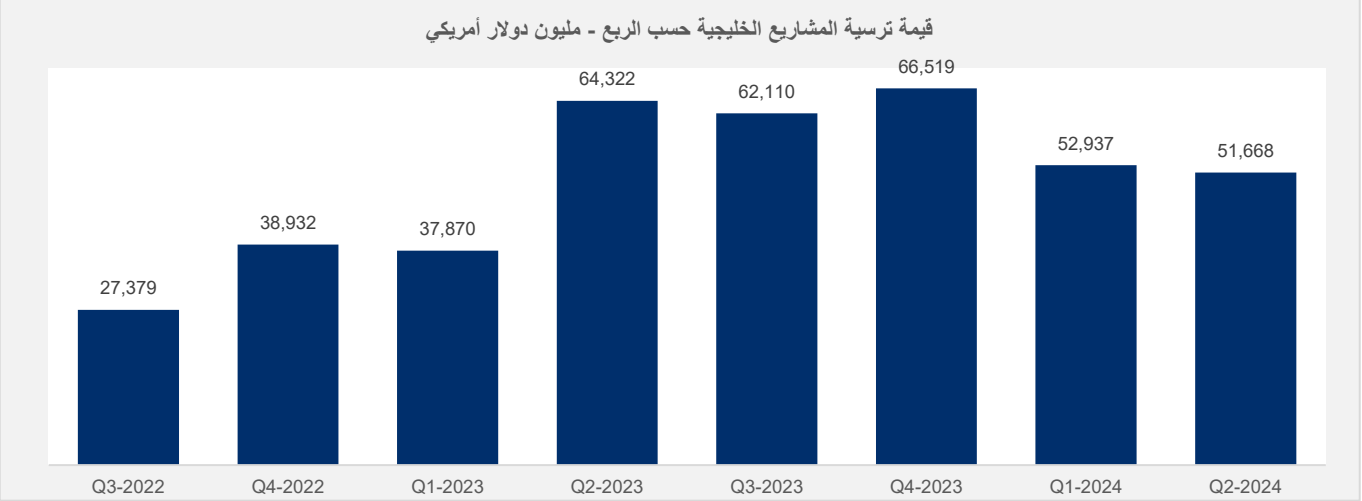

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

بالإضافة إلى ذلك، تحسنت قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الطاقة على أساس سنوي لتصل إلى 8.5 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024 مقابل 6.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. من جهة أخرى، تراجعت أنشطة إسناد المشاريع ضمن قطاع الإنشاءات بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 5.0 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت المشاريع المسندة ضمن قطاع النقل ارتفاعاً بنسبة 7.5 في المائة على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 6.1 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

وكانت هناك بعض المشاريع البارزة التي تمت ترسية أعمالها خلال الربع الثاني من العام 2024 في السعودية، والتي كان من أبرزها مشروع بقيمة 2 مليار دولار أمريكي لبناء 50 كيلومتر من الطرق الدائرية في الرياض التي منحتها الهيئة الملكية السعودية لمدينة الرياض. ويشمل نطاق العقد أعمال بناء المرحلتين الأولى والثانية من الطريق الدائري الجنوبي الثاني، والذي يمتد لأكثر من 30 كيلومتراً. ومن المشاريع الرئيسية الأخرى التي تم ترسيتها في المملكة خلال هذا الربع عقداً بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي تم إسناد تنفيذ أعماله لشركة سيمنس للطاقة لتوريد وصيانة توربينات الغاز والبخار في طيبة 2 والقصيم 2 للإنتاج المستقل.

وبالنسبة لأبرز العقود المسندة ضمن مشروعات جيجا في المملكة خلال النصف الأول من العام، شملت الحزمة الأولى (B1) لميناء أوكساجون بقيمة مليار دولار أمريكي. ويتضمن المشروع تنفيذ أعمال البنية التحتية للتصميم والبناء بما في ذلك تطوير رصيف مرن للمحطة رقم 1 للميناء في تطوير مدينة أوكساجون الصناعية.

الامارات

انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تم إسنادها في الإمارات بنسبة 23.6 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 16.3 مليار دولار أمريكي مقابل 21.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. وعلى الرغم من انخفاض قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، إلا أن الإمارات نجحت في الحفاظ على مكانتها كثاني أكبر سوق للمشاريع على مستوى الدول الخليجية. واستحوذت الامارات على ما نسبته 31.6 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في منطقة الدول الخليجية في الربع الثاني من العام 2024.

وعلى صعيد الأداء القطاعي، كان التراجع السنوي لقيمة المشاريع المسندة ضمن قطاع البناء والتشييد خلال الربع الثاني من العام 2024 من أبرز العوامل الرئيسية التي أثرت على إجمالي قيمة العقود المسندة في الإمارات. إذ انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة ضمن قطاع البناء والتشييد بنسبة 62.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 4.4 مليار دولار أمريكي مقابل 11.7 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام الماضي. وفي هذا السياق، مثل قطاع البناء والتشييد 47.1 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الربع الثاني من العام 2023، إلا أنه تراجع إلى نسبة 26.6 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الإمارات في الربع الثاني من العام 2024. بالإضافة إلى ذلك، لم يشهد قطاع الكيماويات ترسية أية عقود خلال الربع الثاني من العام 2024، في حين شهد القطاع إسناد عدد من المشاريع بقيمة 3.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. وبصفة عامة، اتجه النمو السنوي للعقود المسندة على مستوى مختلف القطاعات نحو التراجع، إذ سجلت 6 من أصل 8 قطاعات انخفاضاً على أساس سنوي خلال هذا الربع، في حين سجل القطاعان المتبقيان نمواً. وقفزت القيمة الإجمالي للعقود المسندة ضمن قطاع الغاز الإماراتي بأكثر من 6.5 ضعف على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2024 لتصل إلى 5.6 مليار دولار أمريكي مقابل 848 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. وبالمثل، قفزت قيمة العقود المسندة ضمن قطاع النفط بأكثر من 5 أضعاف على أساس سنوي لتصل إلى 4.3 مليار دولار أمريكي مقابل 819 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024.

ومن أبرز المشاريع التي تم اسنادها في الإمارات خلال هذا الربع عقداً للهندسة والتوريد والبناء بقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي لمشروع الرويس للغاز الطبيعي المسال إلى تحالف يضم عدد من شركات الطاقة بما في ذلك شركة تكنيك إنيرجيز وشركة جيه جي سي وشركة الجرافات البحرية الوطنية. ويتضمن العقد إنشاء مجمع جديد لمحطة الغاز الطبيعي المسال في الرويس بأبوظبي. ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمحطة نحو 9.6 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال والمكونة من خطين لتسييل الغاز الطبيعي تبلغ طاقة كلا منهما 4.8 مليون طن سنوياً. وضمن المشاريع البارزة الأخرى التي تم اسنادها خلال هذا الربع إنشاء محطتي سيكويا وسرو، المرحلتين الأخيرتين من مشروع مسار في منطقة السيوح بالشارقة، بقيمة 408 مليون دولار أمريكي.

الكويت

كانت وتيرة اسناد المشاريع التنموية في الكويت مخيبة للآمال خلال الربعين السابقين، إلا أنها شهدت نمواً في الربع الثاني من العام 2024 بزيادة بلغت نسبتها 33 في المائة على أساس سنوي بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024، مسجلة بذلك ثاني أعلى مستوياتها على أساس ربع سنوي منذ العام 2020. بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه هي المرة الثالثة فقط خلال أكثر من 4 أعوام التي يتجاوز خلالها إجمالي قيمة العقود المسندة في الكويت على أساس ربع سنوي 2 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يستمر نمو ترسية المشاريع في الكويت على المدى القريب حيث تستعد شركة نفط الكويت لطرح مناقصة لمشروع كبير للتنقيب عن النفط بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي في إطار مساعيها للوصول بمعدل الانتاج إلى المستوى المستهدف البالغ 3.2 مليون برميل من النفط يومياً مقارنة بالطاقة الإنتاجية الحالية التي تبلغ 2.9 مليون برميل يومياً.

ويعزى النمو القوي لإسناد عقود المشاريع في الكويت في المقام الأول إلى القفزة التي شهدتها وتيرة إسناد المشاريع ضمن قطاعي البناء والنقل. إذ قفزت القيمة الإجمالية لإسناد المشاريع في قطاع البناء والتشييد بنحو ثمانية أضعاف على أساس سنوي لتصل إلى 951 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024 مقابل 123 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. واستفاد قطاع البناء والتشييد، الذي يمثل 39.2 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الدولة خلال هذا الربع، من الزيادة الكبيرة في الزخم الحكومي لتعزيز البنية التحتية.

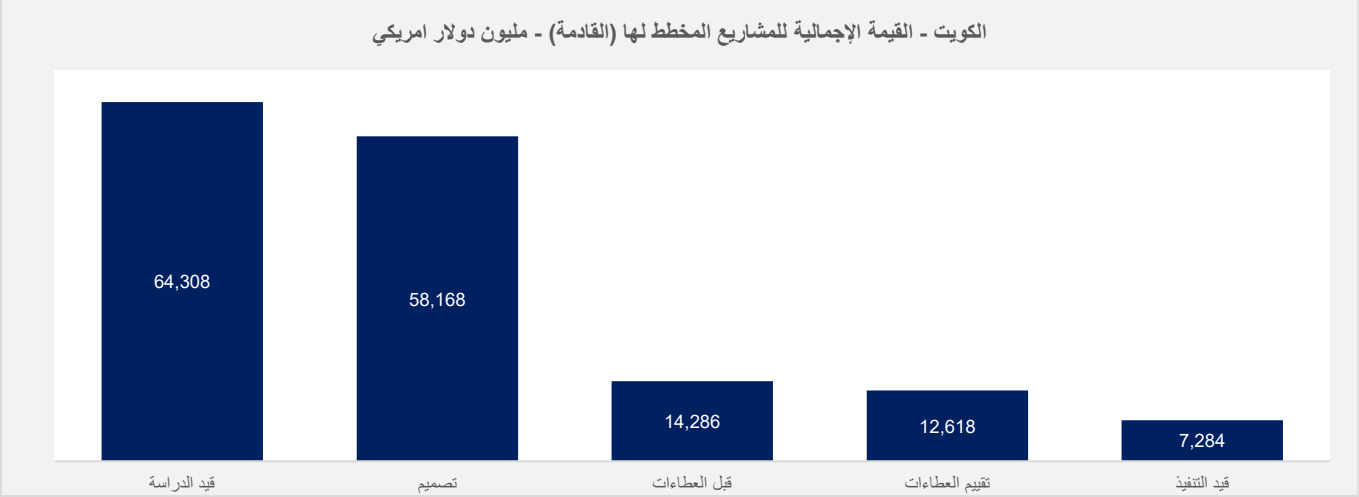

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وضمن العقود الرئيسية التي تم اسنادها على مستوى قطاع البناء والتشييد خلال هذا الربع مشروع تطوير البنية التحتية لمدينة الكويت الطبية بتكلفة إجمالية قدرها 343 مليون دولار أمريكي والذي تم إسناده إلى المقاول المحلي شركة المجموعة المشتركة للمقاولات الكويتية. ويتضمن العقد تطوير وبناء طرق وأرصفة وتركيب إنارة الشوارع تقوم به شركة وفرة العقارية من خلال الشركة الطبية الكويتية ومن المتوقع أن يستغرق استكمال أعمال المشروع عامين. ومن المتوقع أن ينمو قطاع البناء والتشييد في الكويت بنسبة 6.6 في المائة في العام 2024 وفقا لتقرير صادر عن شركة جلوبل داتا "GlobalData " بدعم من الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وقطاع الطاقة. كما يتوقع أن يستمر نمو القطاع على خلفية استفادته من الاستثمارات الناتجة عن تنفيذ خطة التنمية الوطنية "كويت جديدة 2035" والتي تخطط الحكومة من خلالها استثمار أكثر من 1.1 مليار دولار أمريكي توجهها نحو تطوير وبناء العديد من المشاريع الرياضية في كافة أنحاء الكويت. كما قفزت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطاع النقل خلال الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 235 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 902 مليون دولار أمريكي مقابل 269 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2023. وكان أكبر عقد نقل تم إسناده خلال الربع الثاني من العام 2024 هو مشروع توسعة ميناء الشويخ الذي تبلغ تكلفته 714 مليون دولار أمريكي. ويشمل مشروع توسيع الميناء التجاري الرئيسي في الكويت بناء مباني إعادة التأهيل والخدمات

الداعمة بالإضافة إلى تطوير المداخل الرئيسية الذكية ومحطة لخدمة المواشي والثروة الحيوانية، ضمن أمور أخرى.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

وفقا لمجلة ميد، فإنه كما في 2 يوليو 2024، بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المخطط تنفيذها وتلك قيد التنفيذ في الدول الخليجية 3.5 تريليون دولار أمريكي. واستحوذت السعودية على نصيب الأسد من المشاريع الخليجية قيد التنفيذ والمستقبلية (54.0 في المائة أو ما يعادل 1.87 تريليون دولار أمريكي) تليها الإمارات بنحو 856.9 مليار دولار أمريكي وعمان بمشاريع قيد التنفيذ أو مستقبلية تقدر بنحو 245.5 مليار دولار أمريكي. إلا أن الوضع كان مختلفاً بالنسبة للمشاريع المستقبلية فقط باستثناء العقود قيد التنفيذ. إذ بلغ إجمالي قيمة المشاريع الخليجية قيد الإعداد (المشاريع المستقبلية) 1.43 تريليون دولار أمريكي كما في يوليو 2024.

وكما كان متوقعاً، احتلت السعودية مركز الصدارة من حيث تصدرها للمشاريع قيد الاعداد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستحواذها على نسبة 51.6 في المائة (737.2 مليون دولار أمريكي) من تلك المشاريع، تليها الإمارات التي شكلت نحو 20.4 في المائة (291.4 مليون دولار أمريكي). وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المستقبلية المزمع تنفيذها في الكويت 112.4 مليون دولار أمريكي كما في شهر يوليو 2024، أي ما نسبته 7.9 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المستقبلية في الدول الخليجية. ومن حيث التمثيل القطاعي، استحوذ قطاع البناء والتشييد على النصيب الأكبر، بنسبة 29.8 في المائة أو ما يعادل 426.4 مليار دولار أمريكي، من المشاريع المستقبلية المزمع تنفيذها في الدول الخليجية، يليه قطاع النقل الذي استحوذ على 20.8 في المائة أو ما يعادل نحو 297.9 مليار دولار أمريكي.

ومن المتوقع أن تلعب مشاريع النفط والغاز المستقبلية دوراً جوهرياً في قيمة العقود المستقبلية المسندة في الدول الخليجية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقا لمجلة ميد، هناك حالياً أكثر من 408 مليار دولار أمريكي من مشاريع النفط والغاز المخطط لتنفيذها والمسندة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تستحوذ السعودية على نحو 19 في المائة (77 مليار دولار أمريكي) من قيمة تلك المشاريع، تليها الإمارات بنسبة 16.5 في المائة (67.4 مليار دولار أمريكي) وقطر بنسبة 8.7 في المائة (35.3 مليار دولار أمريكي). واستحوذت الإمارات على اثنين من أكبر عشرة مشاريع نفط وغاز مستقبلية من حيث القيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهما تحديداً مشروع تطوير حقل زاكوم العلوي بقيمة 16 مليار دولار أمريكي وتطوير حقل زاكوم العلوي: مشروع توسعة حقل زاكوم العلوي UZ1000 بقيمة 6.6 مليار دولار أمريكي.

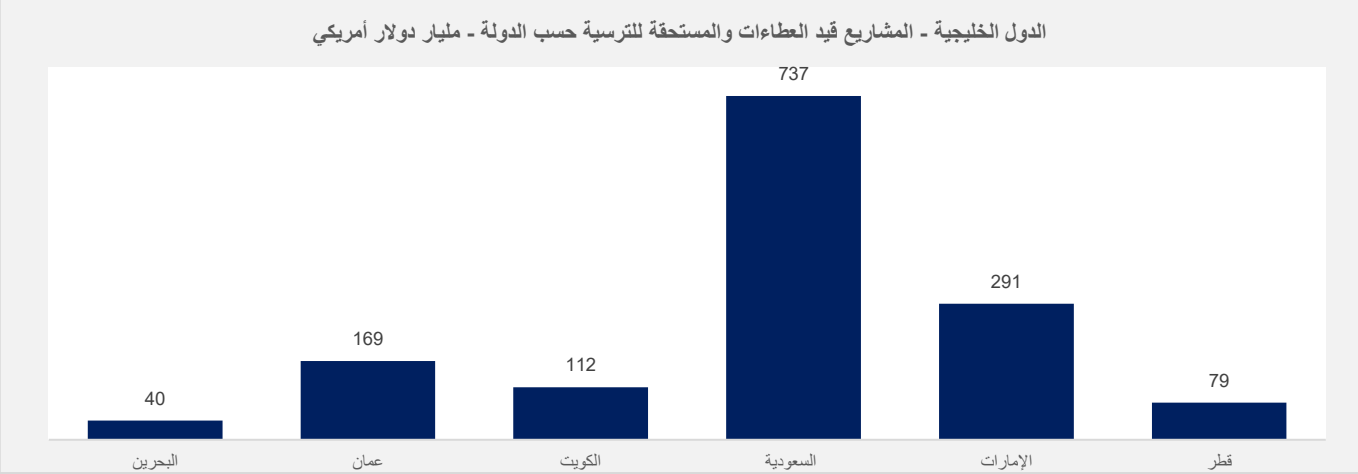

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com